

تحليل شرعي لبعض مسائل الإجارة التمويلية الإسلامية*

محمد هاشم كمال

الجامعة العالمية الإسلامية - كوالا لمبور - ماليزيا

المستخلص: هذه المقالة مقسمة إلى قسمين وعدة مباحث. القسم الأول يفصل بطريقة ملائمة القواعد الفقهية المتعلقة بعقد الإجارة، بدءاً بتعريف الإجارة وآراء المذاهب الفقهية الكبرى في الشروط الأساسية لهذا العقد ومتطلباته، ومروراً بنوعي الإجارة المعروفين في السوق، وهما الإجارة التشغيلية والإجارة التمويلية، وكذلك بالخيارات التعاقدية المتصلة بالإجارة، والمسؤولية عن الخسارة، والشروط الجزائية، وصولاً إلى القواعد المتعلقة بانتهاء العقد. والقسم الثاني يدخل في الصكوك عموماً، وفي الصكوك الإسلامية خصوصاً، ومنافعها المحتملة وآثارها الإيجابية على التنمية الاقتصادية. يتبع هذا عرض لآراء الخبراء في المسائل المتصلة بالصكوك الإسلامية التي اجتذبت انتباه المعلقين. وبعد عرض موجز لبعض المسائل الحديثة المتعلقة بهذه الصكوك، تجري مناقشة الأصول أو الموجودات المزدوجة للصكوك.

(*) هذه نسخة معدلة ومحسنة من ورقة البحث التي قُدمت في "المؤتمر العالمي عن الإجارة"، الذي عقد في الكويت، ٢٤-٢٥ إبريل ٢٠٠٥م.